أثر الأنفاق الحكومي على المؤشرات الاقتصادية لدولة فلسطين

The impact of government spending on the economic indicators of the State of Palestine

محمد كمال محمد أبو عمشة*

جامعة فلسطين التقنية - خضوري -فلسطين-

m.abuamsha@ptuk.edu.ps

تاريخ الاستلام: 08 /06/ 2021 تاريخ القبول: 16 /12/ 2021 تاريخ النشر: 31 /12/2021

الملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على تأثير الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي، اجمالي الصادرات، البطالة، تكوين راس المال الاجمالي) في دولة فلسطين، بين العام 2000 - العام 2018، واستخدم الباحث في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات المتعلقة في الدراسة من سلطة النقد الفلسطينية، وتوصلت الدراسة الى وجود أثير إيجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي (GDP)، والصادرات، وإجمالي تكوين رأس المال الإجمالي (GCF)، وأن زيادة دولار واحد في الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة قدرها 3.751 دولار في النمو الاقتصادي، وزيادة دولار واحد في النفقات الحكومية سيؤدي إلى زيادة قدرها 0.727 دولار في الصادرات، وزيادة دولار واحد في الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة قدرها 0.691 دولار في إجمالي تكوين رأس المال الإجمالي (GCF)

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، النمو الاقتصادي، اجمالي الصادرات، البطالة، تكوين راس المال الاجمالي.

تصنيف *JEL*:H50 ; C01;

Abstract:

The study aimed to identify the impact of public spending on economic indicators (economic growth, total exports, unemployment, total capital formation) in the State of Palestine, between the year 2000 - to year 2018, and the researcher used the descriptive analytical approach in the study, and the relevant data were collected in the study from the Palestinian Monetary Authority, the study concluded that there is a positive and statistically significant effect of government spending on economic growth (GDP), exports, and gross capital formation (GCF), and that an increase of one dollar in government spending will lead to an increase of $3.751 in growth. Economically, a $1 increase in government expenditures will result in a $0.727 increase in exports, and a $1 increase in government spending will result in a $0.691 increase in total Gross capital formation (GCF)

Keywords: public spending, Economic Growth, Total exports, Unemployment, Total Capital Formation.

JEL classification codes: :;H50 ; C01

*المؤلف المرسل: محمد كمال محمد أبو عمشة، m.abuamsha@ptuk.edu.ps.

مقدمة:

تلعب النفقات الحكومية دوراً هاماً في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، ومن التحديات التي تواجه الانفاق العام وتوجيهه، قلة مصادر الإيرادات العامة والتحديات التي تواجه الموازنة العامة في فلسطين، واحتجاز عائدات الضرائب من قبل إسرائيل كوسيلة للضغط المالي على دولة الفلسطينية لقبول البرامج السياسية غير المشروعة وغير العادلة (أبو عيدة، 2015)، اضافة لقلة حجم الاستثمارات الأجنبية وعدم وجود خطة اقتصادية لتطوير الانتاج في فلسطين وما يواجهه الاقتصاد الفلسطيني من تحديات وضغوطات ناتجة عن قيود الاحتلال وضعف البنية القانونية والبنية التحتية وتحكم الاحتلال بالمنافذ الدولية لحركة الصادرات والواردات، اضافة الى الانقسام السياسي بين شطري الوطن.

توضح المؤشرات الرئيسية أن دولة فلسطين تعد واحد من أدنى المعدلات في المنطقة من حيث النمو الاقتصادي والصادرات وتكوين رأس المال الإجمالي وواحدة من أعلى معدلات البطالة. يمكننا أن نعزو ذلك إلى الصعوبات السياسية والاقتصادية التي واجهت دولة فلسطين (حسونة، 2019).

وخلال فترة الدراسة بين الاعوام (2000-2018)، كان هناك حدثنان رئيسيان في الساحة فلسطين أثرتا على الاستقرار الاقتصادي، وكان لهما تأثير على جميع جوانب الحياة، الانتفاضة الثانية في عام 2000، والانقسام السياسي والجغرافي بين شطري الوطن في عام 2006 وما تلاه من انفصال قطاع غزة عن الدولة الفلسطينية (تحسين ودرويش، 2018).

ورغم الجهود التي بذلت وما زالت تبذل لإعادة توحيد شطري الوطن، الا ان هذه الجهود باءت بالفشل حتى الان ولذلك فإن جميع البيانات الاقتصادية المتاحة غير دقيقة بسبب أن شطري البلاد يسترشدان بمجموعتين مختلفتين من القواعد والقوانين، وينبغي لأي بحث اقتصادي أن يأخذ بعين الاعتبار هذا التباين في البيانات، وسيحاول الباحثان في هذه الدراسة تحليل تأثير الإنفاق العام على النمو (GDP) والصادرات والبطالة وتكوين رأس المال الإجمالي (الخالدي ، 2019).

1.مشكلة الدراسة

ستحلل هذه الدراسة آثار الإنفاق العام على بعض المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني والإجابة على الأسئلة التالية:

- ما تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في فلسطين بين عامي (2000-2018)؟
- ما تأثير الإنفاق العام على إجمالي الصادرات في فلسطين بين عامي (2000-2018)؟
- ما تأثير الإنفاق العام على البطالة في فلسطين بين الأعوام (2000-2018)؟
- ما تأثير الإنفاق العام على تكوين رأس المال الإجمالي في فلسطين بين عامي (2000-2018)؟

2.أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى دراسة تأثير الإنفاق العام على بعض المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني، كهدف رئيسي بين الأعوام 2000-2019، ويتفرع عنه الاهداف الفرعية التالية:

- ما تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في فلسطين.
- ما تأثير الإنفاق العام على إجمالي الصادرات في فلسطين.
- ما تأثير الإنفاق العام على البطالة في فلسطين.
- ما تأثير الإنفاق العام على تكوين رأس المال الإجمالي في فلسطين.

3.أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المؤشرات الرئيسية للاقتصاد، والدور الذي تلعبه الموازنة العامة في زيادة أو انخفاض قيمة تلك المؤشرات، واستناداً إلى النتائج، يمكننا توجيه النفقات إلى الأنشطة الاقتصادية الحقيقية أو بعيدًا عن هذه الأنشطة، كما تعمل هذه الدراسة التي تتناول موضوع النفقات الحكومية بالتحليل ودورها على المؤشرات الاقتصادية حيث ستساعد صناع القرار في رسم السياسات العامة للحكومة وفي وضع برامج التنمية الاقتصادية المستدامة والتخطيط لزيادة النمو الاقتصادية لدولة فلسطين في محاولة للتغلب على المشكلات التي تواجه الحكومة في وضع رؤية 2040.

4.فرضيات الدراسة

1.4.الفرضية الرئيسية

H0: يوجد تأثير معنوي وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين النفقات الحكومية والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية (النمو ، الصادرات ، البطالة ، وتكوين رأس المال الإجمالي) في فلسطين بين الأعوام (2000-2018).

2.4.الفرضيات الفرعية

H1: يوجد تأثير معنوي وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين الإنفاق الحكومي والنمو في فلسطين بين الأعوام (2000-2018).

H2: يوجد تأثير معنوي وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين الإنفاق الحكومي والصادرات في فلسطين بين الأعوام (2000-2018).

H3: يوجد تأثير معنوي وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين الإنفاق الحكومي والبطالة في فلسطين بين الأعوام (2000-2018).

H4: يوجد تأثير معنوي وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال الإجمالي في فلسطين بين الأعوام (2000-2018).

5.منهجية الدراسة

1.5.نموذج ومتغيرات الدراسة

الشكل رقم (01): المتغيرات المستقلة والتابعة لنموذج الدراسة

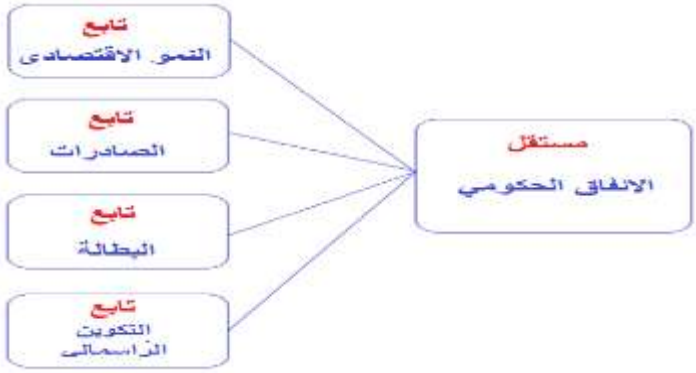

يستخدم الباحثان الانحدار الخطي البسيط لتحليل تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة الموضحة في المعادلة التالية:

Y1 = □ +□nXn +□

حيث:

Y: المتغير التابع المؤشرات الاقتصادية

□: الثابت في المعادلة

n□: معامل المتغير

Xn: المتغير المستقل الانفاق الحكومي

□: معامل الخطأ

معادلات الانحدار الخطي البسيطة لنموذج الدراسة هي كما يلي:

معادلة انحدار الانفاق الحكومي واثره على النمو الاقتصادي

GR = □GR□□GR□EXP)+□□

معادلة انحدار الانفاق الحكومي واثره على الصادرات

EX = □EX□□EX□EXP)+□□

معادلة انحدار الانفاق الحكومي واثره على البطالة

UE = □UE□□UE□EXP)+□□

معادلة انحدار الانفاق الحكومي واثره اجمالي تكوين راس المال

GCF = □GCF□□GCF□EXP)+□□

حيث أن :

α: الثابت في معادلة الانحدار الخطي البسيط

β: معامل الانحدار في معادلة الانحدار الخطي البسيط

□: معامل الخطأ العشوائي

EXP: الانفاق الحكومي

GR: النمو الاقتصادي

EX: الصادرات

UE: البطالة

GCF: اجمالي تكوين رأس المال

2.5.منهج الدراسة

ولتحقيق أغراض الدراسة استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي والوصفي، وتم إجراء مراجعة لأدبيات الدراسة باستخدام الدراسات والمقالات السابقة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة ، وتم تحليل البيانات واختبار الفرضيات التي تم جمعها من سلطة النقد الفلسطينية (PMA)، باستخدام SPSS تحليل الانحدار الخطي البسيط.

I- الاطار النظري

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أكثر الدراسات المثيرة للجدل بين الاقتصاديين، و لقد أخذ يتزايد الاهتمام بالسياسة المالية في العصر الراهن حتى أصبحت من أقوى السياسات الاقتصادية المستخدمة و أشدها تأثيرا على التنمية الاقتصادية، خصوصا بعدما أوضح التحليل الكينزي أهمية السياسة المالية لصانعي القرار في التأثير على الاقتصاد القومي ككل من خلال استخدام أوجه الإنفاق المختلفة، و هكذا أخذ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي منعرج جديد و أصبحت الحكومات تقوم بتوجيه الاقتصاد القومي و تعمل على إدارته إدارة فعلية (بن نوار، 2011) .

يرتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العمومي الذي يعتبر صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و وسيلة فعالة تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إليها، و التي تعمل من خلالها على تحسين مؤشرات الاقتصاد و تحقيق الاستقرار الاقتصادي (دواسي، 2005).

ويزداد الجدل في السياسات المتعلقة بالإنفاق الحكومي في العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء خاصة في ظل تزايد الازمات الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول، ويعتبر الانفاق الحكومي أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاجل القصير، وتحقيق النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، ولذلك تزايد الاهتمام بالإنفاق الحكومي كونه أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة وأحد أهم أدوات السياسة المالية والتي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وكذلك علاقته بالنمو الاقتصادي (بن عزة، 2015).

ويمكن تعريف النفقات العامة على انها " المبالغ النقدية التي ينفقها شخص عام تلبية لحاجة عامة"، او هي المبالغ النقدية التي تدفع بواسطة الخزانة العامة لإشباع حاجة عامة، تحددها عناصرها التي تستند إليها كل من طابعها (مبلغ نقدي)، صفة القائم بها (هيئة عامة) وهدفها (إشباع حاجة عامة)" (البطريق، 1984).

اما النمو الاقتصادي فهو الهدف الأول لأي سياسة اقتصادية و الأكثر شمولا بين الأهداف الأخرى، و الذي يرتبط بتزايد مستمر في الإنتاج و المداخيل، حيث غالبا ما يتم الارتكاز على زيادة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي، إلا أن هذا المؤشر يطرح مشاكل تتمثل في كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي الخام ، و ذلك بسبب اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في ضبط حقل الإنتاج من اقتصاد لآخر، و بالتالي فإنه يتمثل النمو الاقتصادي في بلد ما بارتفاع الإنتاج خلال فترة طويلة نسبيا و هذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة (عايب، 2010).

يتميز الاقتصاد الفلسطيني عن اقتصاديات الدول الناشئة بشكل عام وعن اقتصاديات الدول الاقليمية المحيطة بشكل خاص، حيث يفتقد هذا الاقتصاد للقاعدة الإنتاجية وتعرض إلى العديد من التشوهات الهيكلية بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج ولسياسات الاحتلال وممارساته، ويضيف (المزروعي، 2012) إلى تعرضه الاقتصاد إلى أوضاع قسرية أفقدته القدرة على التحكم بموارده الاقتصادية وقطاعاته الإنتاجية وتجارته الخارجية، الناتجة عن تحكم الاحتلال بالمعابر والمنافذ الحدودية، وكل ذلك حد ويحد من نموه وتطوره.

وبالنظر إلى نتائج بعض السياسات السلبية التي كانت متبعة في بعض الدول النامية كسياسية أحلال الواردات، والاقتراض الخارجي والتي ساهمت في وزيادة حجم المديونية الخارجي، وتفاقم العجز التجاري، وبالتالي تأثير أداء القطاعات الخارجية مما ادى الى تعثر جهود التنمية الاقتصادية المستدامة، لكل هذه الأسباب أصبح النظر إلى الصادرات على انها تلعب دور المحرك والدافع للتنمية الاقتصادية المستدامة من المهام الأولى لأي سياسة اقتصادية تنموية، حيث شهدت العقود الأخيرة اهتماما بالغا باستراتيجية التصنيع من اجل التصدير كأداة في العديد من الدول النامية (غصان والهجهوج، 2009).

إن أهمية الصادرات تكمن في أنها رافد أساسي من روافد الاقتصاد الوطني، فالصادرات تشكل مصدراً من مصادر الدخل القومي كونها تعود بالفوائد الجمة للدولة ولقطاعاتها غير أنها تساهم في توفير العملات الصعبة وتزيد من ربحية الشركات العاملة وقدرتها في مجال التصدير وذلك من خلال تبادل المعرفة والخبرات بين الشركات المصدرة والشركات المستوردة. تلعب الصادرات دور مهم في خفض نسبة البطالة والفقر من خلال زيادة حجم التوظيف والتشغيل لدى الشركات المصدرة وزيادة الايدي العاملة لتلبية احتياجات الاسواق الخارجية (صالحي ومخناش، 2013).

ويركز تراكم رأس المال بشكل أساسي على نمو الثروة الحالية من خلال استثمار الأرباح والمدخرات المكتسبة، يركز هذا الاستثمار بطرق متنوعة في جميع أنحاء الاقتصاد، تتمثل إحدى طرق زيادة رأس المال في شراء سلع ملموسة تدفع الإنتاج، يمكن أن يشمل ذلك الأصول المادية مثل الآلات، يمكن للبحث والتطوير أيضًا أن يحرك الإنتاج ويعرف باسم رأس المال البشري، الاستثمار في الأصول المالية، مثل الأسهم والسندات، هو وسيلة أخرى لتراكم رأس المال إذا زادت قيمة هذه الأصول، عامل مهم آخر لتراكم رأس المال هو التقدير، هذا هو عادة الاستثمارات في الأصول المادية التي تنمو قيمتها مع مرور الوقت ، مثل العقارات (الفواز، 2016) .

II- ادبيات الدراسة

تصدر سلطة النقد كل عام تقريراً عن أداء المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين لتلك السنة (PMA، 2019)، ويستخدم عدد من المؤسسات البحثية في فلسطين مثل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (MAS) هذه البيانات لتحليل المكانة الاقتصادية لدولة فلسطين.

1. الدراسات السابقة

حيث أظهرت إحدى الدراسات التي أجراها (ماس، 2019) أداء الموازنة الفلسطينية في عام 2018 مقارنة بالميزانية في عام 2017 ، وأظهرت الدراسة أنه كان هناك انخفاض بنسبة 7.6 ٪ في النفقات الحكومية في عام 2018 مقارنة بعام 2017 ، وذلك بسبب الأزمة المالية الأخيرة في فلسطين الناتجة عن (قطع المنح الأمريكية، اقتطاع إيرادات الضرائب من إسرائيل)، وأوصت الدراسة بأن النفقات في عام 2019 يجب أن تخفض فاتورة الأجور ونفقات التشغيل بنسبة 30 ٪ و 20 ٪ على التوالي لسد العجز في الموازنة العامة.

وفي دراسة أخرى أجراها (أبو عيدة، 2015) حول العلاقة بين النمو الاقتصادي في فلسطين والانفاق العام في الفترة من (1994-2013) ، باستخدام تحليل الست خطوات لواجنر، خلصت إلى أن النقص في الإنفاق العام يعكس انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح، وقد درس

الباحث فيما إذا كانت هذه العلاقة علاقة سبب ونتيجة، وخلص إلى أن هناك تكاملًا مشتركًا بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام، حيث يزداد النمو الاقتصادي بازدياد الانفاق الحكومي.

وحللت دراسة (الفواز، 2016) أيضًا تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الأردن بين الأعوام (1980-2013) ، باستخدام نموذج OLS ، وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الكلي والحالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وأوصت بضرورة توجيه النفقات الحكومية الحالية إلى الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية.

وبالنسبة إلى إجمالي الصادرات من الخدمات والمنتجات في دراسة (حسونة، 2019) حول العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الفترة من (2000-2018) في فلسطين، استخدم اختبار التكامل المشترك (Johansen's approach) ، وأظهرت الدراسة أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وأوصت بأن تولي الحكومة المزيد من الاهتمام للتجارة الخارجية والداخلية.

ومن أهم مؤشرات أي اقتصاد هو معدل البطالة، حيث درس عدد من الباحثين في فلسطين تأثير الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة (عبد الحق، 2017 ؛ درويش، 2013)، وكلاهما درس معدل البطالة في فلسطين في فترات مختلفة ، وخلص كلاهما إلى أن معدل البطالة آخذ في الارتفاع طوال تلك السنوات بغض النظر عن البرامج العامة المحددة لخفض هذا المعدل، وأوصى كلاهما بتوجيه الإنفاق العام نحو مشاريع أكثر إنتاجية تؤمن فرص عمل وتخفيض معدل البطالة في فلسطين.

وفي دراسة (ابوجمعة، 2018)، حلل الباحث محددات البطالة في فلسطين خلال الفترة (1994-2017)، وذلك باستخدام تحليل الاقتصاد القياسي OLS لدراسة العلاقة بين البطالة ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي ، ووجد أن الناتج المحلي الإجمالي أثر على البطالة بشكل سلبي ، ويوصي بزيادة الإنفاق العام والخاص لتعزيز النمو الاقتصادي الذي سيقلل من البطالة.

ومن المعروف بسبب الصراعات الاقتصادية والسياسية في فلسطين بسبب الاحتلال والانقسام الجغرافي بين شطري البلاد ، فإن مستويات الفقر لا بد أن تكون مرتفعة خاصة في غزة، ففي دراسة أعدها معهد ماس (رزق وموسى، 2001) لتقييم خطط التنمية الفلسطينية والاستراتيجيات والبرامج الوزارية المتعلقة بالقضاء على الفقر، حيث أجريت الدراسة في الفترة من (1994-2000) ، وهي توضح أن المناطق الفلسطينية تعاني من أشكال مختلفة من الحرمان وأنواع الفقر السائدة، كما تعاني العديد من طبقات الشعب الفلسطيني من خطر تعرضها للفقر، وأن الوزارة الوحيدة التي لديها خطط فعلية للقضاء على الفقر هي وزارة الشؤون الاجتماعية.

و في دراسة أجريت في مقاطعة جاوا الشرقية من قِبل (Ananda, Khusaini, &Wiguna, 2017)، بهدف دراسة قضية الفقر على الجودة الإنفاق العام والذي استخدم نموذج OLS للتحليل، وجدت الدراسة وجود تأثير سلبي للإنفاق الحكومي على التعليم وتأثير ذو دلالة إحصائية وإيجابي على معدل الفقر في مقاطعة جاوة الشرقية.

وفي دراسة أخرى لـ (Purba, Masbar, Maipita, & Jamal, 2019)، هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر الإنفاق الرأسمالي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي على تفاوت الدخل بين مقاطعات / أو المدن في منطقة الساحل الغربي في شمال سومطرة- إندونيسيا، واستخدمت الدراسة اسلوب مؤشر وليمسون، واستخدم البحث انحدارPanel Data، بينت نتائج الدراسة الرئيسية الى أن الإنفاق الرأسمالي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي لهما تأثير إيجابي كبيرة على تفاوت الدخل في منطقة الساحل الغربي لشمال سومطرة.

III- بيانات الدراسة والدراسة التطبيقية

يستعرض الباحث في هذا الجزء وصفا للبيانات التي تم استخدامها لأغراض الدراسة، وهي كما يلي:

1. بيانات الدراسة

يستعرض الباحث في هذا الجدول بيانات الدراسة من العام 2000 – 2018 كما يلي:

الجدول رقم (01) : تم جمع البيانات في سلطة النقد الفلسطينية (2000- 2018)

السنة	اجمالي تكوين رأس المال	الصادرات	البطالة		النمو الاقتصادي	الانفاق الحكومي
			العدد	النسبة		
2000	1358.9	885	95	14.30%	4313.6	1667.9
2001	1184.2	615.9	162	25.30%	4003.7	1435
2002	930.5	477.8	205	31.20%	3555.8	1246
2003	1143	515.1	185	25.50%	3968	1635
2004	1151.5	596.8	201	26.80%	4329.2	1528
2005	1241.3	723.3	186	23.50%	4831.8	2281
2006	1155.1	736.3	198	23.70%	4910.1	1707
2007	1204.9	1066.3	192	21.70%	5505.8	2877
2008	1371.9	1165	242	26.60%	6673.5	3487.7
2009	1504.8	1133.3	233	24.60%	7268.2	3375.9
2010	1921.5	1367.3	231	23.80%	8913.1	3200.07
2011	1863.8	1799.4	218	20.90%	10465.4	3256.8
2012	2378.5	1871.1	251	22.90%	11279.4	3258.1
2013	2707.3	2071.8	273	24.20%	12476	3419.1
2014	2415	2172.3	330	27.00%	12715.6	3606.8
2015	2677.4	2338.1	327	26.00%	12673	3621.4
2016	2827	2381	349	27.10%	13425.7	3878.18
2017	3305.6	2692.7	377	28.40%	14498.1	4052.7
2018	3536	2903.5	426	30.80%	14615.9	3930.6

يوضح جدول (1) البيانات التي تم جمعها من سلطة النقد الفلسطينية من (2000-2019) ، وهي النمو الاقتصادي والصادرات والبطالة وتكوين رأس المال الإجمالي والنفقات الحكومية.

2. الدراسة التطبيقية

لغرض اعداد هذه الدراسة سيتم اختبار فرضيات الدراسة هو وجود تأثير للإنفاق الحكومي على المؤشرات الاقتصادية، ولهذا الغرض سيقوم الباحث باستخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرف تأثير الإنقاق الحكومي على المؤشرات الاقتصادية كما يلي:

1.2.اختبار الفرضية الأولى: H1: يوجد علاقة معنوية وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين الإنفاق الحكومي والنمو في فلسطين بين الأعوام (2000-2018).

من الجداول (2 ، 3) يمكننا أن نرى المعنوية هي 0.000 ≤ 0.05 ، وأن قيمة t = 8.261 ، ومعامل التفسيرالمعدل= 78.9 ٪ وهذا يعني أن الانفاق الحكومي يفسر حوالي 79% من النمو الاقتصادي، وهذا يدل على أن هناك علاقة إيجابية كبيرة بين النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي (GDP)، وأن زيادة دولار واحد في الإنفاق ستؤدي إلى زيادة قدرها 3.751 دولار في النمو، حسب معادلة الانحدار الخطي البسيط المبينة أدناه:

GR = 3.751(EXP)- 2112.247

جدول رقم (2): تحليل الانحدار الخطي البسيط تأثير الانفاق الحكومي على معدل النمو الاقتصادي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2112.247	1348.386		-1.566	.136
	exp	3.751	.454	.895	8.261	.000

a. Dependent Variable: growth

جدول رقم (03): يبين المعاملات التفسيرية لتحليل الانحدار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.895[a]	.801	.789	1877.86870

a. Predictors: (Constant), exp

2.2.اختبار الفرضية الثانية: H2: يوجد علاقة معنوية وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين الإنفاق الحكومي والصادرات في فلسطين بين الأعوام (2000-2018).

يتبين من الجداول (4 ، 5) أن مستوى المعنوية هو 0.000 ≤ 0.05، و أن قيمة t = 7.975 ، ومعامل التفسير المعدل = 77.7 ٪ ، وهذا يدل على أن هناك علاقة كبيرة بين النفقات الحكومية والصادرات،

وأن زيادة دولار واحد في النفقات ستؤدي إلى زيادة قدرها 0.727 دولار في الصادرات، حسب معادلة الانحدار الخطي البسيطة هي:

EX = 0.727(EXP)-597.652

جدول رقم (04): تحليل الانحدار الخطي البسيط تأثير الانفاق الحكومي على الصادرات

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-597.652	270.697		-2.208	.041
	exp	.727	.091	.888	7.975	.000

a. Dependent Variable: exports

جدول رقم (05): يبين المعاملات التفسيرية لتحليل الانحدار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.888[a]	.789	.777	376.99455

a. Predictors: (Constant), exp

3.2.اختبار الفرضية الثالثة H3: يوجد علاقة معنوية وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين الإنفاق الحكومي والبطالة في فلسطين بين الأعوام (2000-2018).

يتبينمن الجداول (6 ، 7) أن مستوى المعنوية 0.000 ≤ 0.05، وأن قيمة t = - 5.566 ، ومعامل التفسيرالمعدل = 79 %، وهذا يدل على أن هناك علاقة سلبية كبيرة بين النفقات الحكومية والبطالة، وزيادة واحدة الدولار في النفقات سينتج عنه انخفاض قدره 0.068 في البطالة، وفقاً لمعادلة الانحدار الخطي البسيطة هي:

UE = 0.68(EXP)-55.534

جدول رقم (06): تحليل الانحدار الخطي البسيط تأثير الانفاق الحكومي على الصادرات

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-55.534	36.185		-1.535	.143
	exp	-.068	.012	-.804	-5.566	.000

a. Dependent Variable: unemployment

جدول رقم (07): يبين المعاملات التفسيرية لتحليل الانحدار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.804[a]	.646	.625	50.39381	.790

a. Predictors: (Constant), exp

b. Dependent Variable: unemployment

4.2.اختبار الفرضية الرابعةH4: يوجد علاقة معنوية وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين الإنفاق الحكومي واجمالي تكوين رأس المال في فلسطين بين الأعوام (2000-2018).

تبين الجداول (8 ، 9) أن مستوى المعنوية 0.000 ≤ 0.05، وأن قيمة t = 5.985 ، ومعامل التفسير المعدل = 65.9%، وهذا يدل على أن هناك علاقة كبيرة بين النفقات الحكومية وتكوين رأس المال الإجمالي (GCF) ، و زيادة دولار واحد في الإنفاق ستؤدي إلى زيادة قدرها 0.691 دولار في إجمالي تكوين رأس المال (GCF) ، حسب معادلة الانحدار الخطي البسيط هي:

GCF = 0.691(EXP)-56.377

جدول رقم (08): تحليل الانحدار الخطي البسيط تأثير الانفاق الحكومي على الصادرات

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-56.377	342.918		-.164	.871
	Exp	.691	.115	.823	5.985	.000

a. Dependent Variable: GCF

جدول رقم (9): يبين المعاملات التفسيرية لتحليل الانحدار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.823[a]	.678	.659	477.57505

a. Predictors: (Constant), exp

3.نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي (GDP)، وهناك تأثير ايجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على الصادرات، كما بينت نتائج الدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على إجمالي تكوين رأس المال الإجمالي (GCF)، وأن زيادة دولار واحد في الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة قدرها 3.751 دولار في النمو الاقتصادي، وزيادة دولار واحد في النفقات الحكومية سيؤدي إلى زيادة قدرها 0.727 دولار في الصادرات، وزيادة دولار واحد في الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة قدرها 0.691 دولار في إجمالي تكوين رأس المال الإجمالي (GCF) وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة لوجود تأثير للانفاق الحكومي على المؤشرات الاقتصادية ومن هذه الدراسات (رزق وموسى، 2001) و (Vishwanath, 2019) و (Ananda, Khusaini, &Wiguna, 2017)

أما بالنسبة للبطالة ، فهناك ارتباط سلبي كبير وذو دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والبطالة، وستؤدي زيادة دولار واحد في الإنفاق الحكومي إلى انخفاض قدره 0.068 في عدد العاطلين عن العمل وهذا ما يتفق مع دراسة كل (ابو جمعة، 2018) و (عبد الحق ، 2017 ؛ درويش ، 2013)

IV- الخاتمة

كما أظهرت الدراسة فان الزيادة في الإنفاق العام لها آثار إيجابية على جميع المؤشرات في هذه الدراسة، وعلى ضوء تلك النتائج فاننا نوصي:

- بتوجيه النفقات العامة الحكومية في فلسطين نحو المشاريع الاقتصادية ووفق خطط اقتصادية مدروسة.
- توجيه النفقات العامة الحكومية نحو مشاريع التنمية المستدامة، والتي يمكن أن تزيد النمو وتعمل على خفض البطالة.
- كما نوصي بضرورة توجيه النفقات العامة الحكومية نحو المشروعات الانتاجية وتوفير البنية التحتية لها والبيئة القانونية والتشريعية وتحفيز المستثمرين من خلال التسهيلات في التراخيص والاعفاءات الضريبية والجمركية.
- نوصي أيضًا بإجراء المزيد من الدراسات حول تأثير اوجه الانفاق العام بتفصيلاتها على الاقتصاد الفلسطيني.

V- المراجع

- عبد الحق ، خالد، (2017). واقع البطالة في فلسطين وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية ، 1 (37).
- أبو عيده ، عمر محمود، (2015)، العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين: تحليل اقتصادي لقانون فاغنر. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، 6 (2) ، 189-199.
- الفواز ، تركي (2016)، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2013)، البحوث التجارية الدولية ، 9 (1) ، 99.
- درويش، سالم (2013)، مشكلة البطالة في فلسطين في الفترة 1994-1992 وطرق علاجها. مجلة جامعة فلسطين للبحوث والدراسات (5) ، 63-87.
- حسونة، اسلام، (2019)، العلاقة السببية بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في فلسطين. مجلة المراجعات على الاقتصاد العالمي ، 8 ، 258-268.
- ماس، (2019)، أداء ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية للسنة المالية 2018 - مقارنة بميزانية السنة المالية 2017 وأزمة التخليص - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
- سلطة النقد الفلسطينية، (2019). المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين من http://www.pma.ps

- عبدالرازق، عمر و موسى، نائل، (2001)، تقييم خطط التنمية الفلسطينية والبرامج الوزارية المتعلقة بالقضاء على الفقر، فلسطين: معهد بحوث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.(MAS)
- تحسين ودرويش، (2018)، حل النزاعات والصراع غير المتماثل: تناقضات تدخلات الاتصال المخطط لها في إسرائيل وفلسطين. المجلة الدولية للعلاقات بين الثقافات ، 66 ، 73-84.
- عايب، وليد، (2010) ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت لبنان.
- البطريق، يونس (1984) ،المالية العامة، دار النهضة العربية، ص173 ،بيروت.
- بن نوار بومدين، (2011)، النفقات العامة على التعليم .دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1988-2008 ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،،جامعة تلمسان.
- دواسي مسعود، (2005)، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة الجزائر.
- بن عزة محمد، (2015)، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف ،دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان.
- المزروعي علي سيف علي (2012) ، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية 1990-2009 ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 28، العدد الأول.
- صالحي ناجية ، مخناش فتيحة (2013)، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية
- الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم ،أبحاث المؤتمر الدولي ، جامعة سطيف.
- غصان حسن بن بلقاسم ، الهجهوج حسن بن رفدان (2009)، ما هي طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي ،جامعة الملك فيصل، السعودية.
- أبو عمشة، محمد كمال (2017)، التنبؤ وتقييم أداء المحافظ القطاعية ومؤشر القدس "دليل من البورصة الفلسطينية، مجلد 5 عدد 1، مجلة جامعة فلسطين التقنية خضوري للأبحاث.

- Purba, B., Masbar, R., Maipita, I., & Jamal, A. (2019). *The Effect of Capital Expenditure and Gross Fixed Capital Formation on Income Disparity in West Coast Region of North Sumatera.* Paper presented at the IOP Conference Series: Earth and Environmental Science.
- Vishwanath, T., Blankespoor, B., Calandra, F., Krishnan, N., Mahadevan, M., & Yoshida, N. (2019). Seeing is Believing: Poverty in the Palestinian Territories.
- Ananda, C. F., Khusaini, M., & Wiguna, A. B. (2017). Does Government Quality Spending can reduce Poverty? A Case in East Java Province.
- Abuamsha, M.K. (2021), "The role of the banking sector in financing the real estate and contracting sector in the Palestinian territories", *International Journal of Housing Markets and Analysis*, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/IJHMA-11-2020-0135
- Mohammad Abuamsha, Analyzing the Performance of the Palestine Stock Exchange and Enhancing its Role in Attracting Foreign Investments , International Journal of Business Ethics and Governance: Vol. 4 No. 2 (2021)